

وفي نهاية المطاف بانهايار وتفتيت هياكلها الإدارية في الغرب. إلى أي مدى أثرت هذه التغييرات على المجتمع والثقافة في أواخر أفريقيا الرومانية؟ حتى ستينيات القرن العشرين، كان الرأي السائد هو أن المنطقة شهدت تدهوراً اقتصادياً عاماً، وتدهور مدنها، ونمو التوترات الاجتماعية والتمردات القومية (Frend)، ولم تكن النتيجة مجرد تفسير كارثي للمصادر القانونية والأدبية، بل كانت أيضاً تصوراً للمجتمع الأفريقي باعتباره مجتمعاً منقسماً بشكل لا لبس فيه بين الرومان والسكان الأصليين. تم تحدي هذه النظرة القائمة عندما أدت إعادة إعمار وتحديث أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية ونهاية الإمبراطوريات الاستعمارية إلى تشويه الكلاسيكية باعتبارها نموذجاً مثالياً للصلاحيات غير المتغيرة وحل محلها منظور أكثر إيجابية للثقافات والفترات والظواهر التي تم إهمالها سابقاً باعتبارها "غير نموذجية" (Andrén)، ولا يقل أهمية عن ذلك تغيير التركيز على علم الآثار الكلاسيكي في فترة ما بعد الحرب نحو دراسة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية الظواهر ضمن منظورات زمنية طويلة. والاستخدامات المبتكرة للوثائق الكتابية الغنية بشكل استثنائي إلى إعادة تقييم جذرية للمجتمع والاقتصاد والثقافة في العصور القديمة المتأخرة (ليبيلي)، ويكفي أن نقول إنه كان هناك تقدم هائل في الدراسات المتعلقة بإفريقيا الرومانية منذ السبعينيات. ابتعدت الأعمال الحديثة عن الحياة الاجتماعية في أواخر العصر الروماني في أفريقيا عن النماذج المعيارية والتجديدات المسبقة ونحو قضايا الهوية الاجتماعية والعمليات الملموسة تشكيل المجموعة (ريبيلارد)، لقد تمت إعادة تقييم الوضع الاجتماعي والاقتصادي للوكالة السياسية للتابعين والضعفاء، بالإضافة إلى آليات وعمليات التعبئة الجماعية (Dossey)، مع التركيز بشكل خاص على وجهات نظر وأساليب بحثية جديدة. سوف نفعل ذلك يجب أن نبحث عن التغييرات بقدر ما نبحث عن الاستمرارية في تحديد القوى الدافعة للمجتمع والحياة في شمال أفريقيا في القرن الرابع وأوائل القرن الخامس في السياق الأوسع للتحويلات التي شكلت الإمبراطورية الرومانية اللاحقة. الاقتصاد والمجتمع والضرائب والتجارة والحرف لقد أصبح الآن شبه إجماع بين العلماء على أن ما نسميه "أزمة القرن الثالث" ولم يمثل بالنسبة لأقاليم شمال أفريقيا أي تمزق نهائي أو كارثي. أفريقيا لم تتأثر إلا بشكل هامشي بالحرب الأهلية أو الغزو البربري وخرجت من الثالثة القرن الميلادي سالمة إلى حد كبير. ولكن تأثير الإصلاحات المالية والإدارية والنقدية التي تروج لها هذه الإصلاحات ولا ينبغي المبالغة في تقدير تأثير الأباطرة على اقتصاد شمال أفريقيا. لقد تم التشديد على الآثار السلبية للنظام الضريبي الجديد من قبل العديد من العلماء في الماضي فسرت مجموعة القوانين الجوهرية في القوانين التي تتناول "الأراضي المهجورة" على أنها "الأراضي المهجورة". والإعفاءات الضريبية التي منحها تتعلق هذه النصوص بالأراضي غير القابلة للزراعة، كانت كذلك عرضت في السنوات الأخيرة من قبل علم الآثار. باستثناء موريتانيا القيصرية حيث الريفيديو أن الاستيطان قد تضاعف، وفي ما قبل الصحراء الطرابلسية كانت الذروة بين الثالثة والرابعة القرن الرابع، ذروة المواقع القابلة للبيان اتولم يتم التوصل إليه إلا في وقت لاحق،